العقل لا من اوجد الفعل كما تقدم اولا يدرون ان كثيرا من الصفات قد
اوجدها الله تعالى في محالها وفاقا ولا يتصف بها الا المحال نعم اذا ثبت
بالدليل ان الموجد هو الله تعالى لزم صحة هذه التسمية بنا على اصلهم
الفاسد في اطلاق المتكلم على الله تعالى لايجاده الكلام في بعض
الاجسام وكان قول القايل لخصمه مذهبك باطل حجة لكونه كلام الله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وهم لجهلهم يردون مثل هذا الالزام على اهل
الحق ويحملون قول السني للمعتزلي اذ يتني اوطلبتك اوقتل علي
وما اشبه ذلك تركا لمذهبهم ويعتقدون ان اسناد الافعال
الى العباد مجاز عند اهله واما منا حزوهم كابي الحسين واتباعه
فبوجوه الاول ان كل احد يفرق بالضرورة بين حركاته الاختيارية
كالمشي على الارض والصعود الى الجبل والاضطرارية كالارتعاش
والسقوط من السطح وما ذاك الا بسبب ان الاولى بقدرته
وايجاده بخلاف الثانية الثاني ان كل احد يعلم بالضرورة ان
تصرفاته واقعة بحسب قصده ودواعيه كالاقدام على الاكل
والشرب عند اشتداد الجوع والاحجام عنهما اذا علم ان الطعام
والما مسما ولا نعني بموجد الفعل بالاختيار الا الذي يحدث منه الفعل
على وفق دواعيه الثالث ان كل عاقل يعلم بالضرورة حسن مدح
من احسن اليه وذم من اسا عليه ولولا انه يعلم بالضرورة
كون المحدث لتلك الافعال لما حكم بذلك كما لا يحكم بحسن المدح
والذم على ما ليس من افعاله ولهذا اذا رمي العاقل بمدر الرامي
لا الاجرة الرابع انه يعلم بالضرورة صحة طلب القيام والمشي
من الصحيح البنية لا من الزمن والمقعد بنا على صحة حدوثهما من الاول
دون الثاني واذا كان الفزع ضروريا فالاصل بطريق الاولى الخامس
انه يعلم بالضرورة انه يصح منه تحريك المدرة دون الجبل ولا
معنى لهذا سوى العلم بقدرته على تحريكها دونه ولهذا يقصد
الحمار طفر الجدول الضيق دون الواسع السادس ان الطالب
العاقل يعلم بالضرورة انه يطلب ما يحدثه المامور ولهذا
يتلطف في استدعاء ذلك الفعل منه وانه ينهى عما يكره حدوثه من
الافعال التي يحدثها المنهي وكذا التمني والتعجب وغير ذلك
وكل هذا يدل على ان فعل العبد باحداثه والجواب
لا تفيد سوى ان من الافعال المستندة الى العبد ما هو متعلق
بقدرته وارادته وواقع بحسب قصده ودواعيه وهي المسماة
بالافعال الاختيارية وكونها مخلوقة للعبد واقعة بكسبه

على حسب

١٨٧ حسب قصده واختياره عند صرف قدرته وارادته وان كانت مخلوقة لله
تعالى كاف في حسن المدح والذم وصحة الطلب والنهي والتمني والتعجب
ونحو ذلك ولا يفيد كونها مخلوقة للعبد على ما هو المتنازع فضلا
عن ان تفيد العلم الضروري بذلك قال السعد والعجب من ابي
الحسين وهو في غاية الحذاقة كيف اجترا على دعوى ضرورية
العلم بخلق العبد افعال نفسه وهو علامة وقاحته وقلة
حيائه بحيث تنسب جميع من سواه من العقلاء الى السفسطة
وانكار الضرورة اما اهل السنة والجبرية فظاهر واما غيره
واتباعه من القدرية فلانهم جعلوا الحكم بكون العبد موجدا
لافعاله نظريا لا ضروريا تنبيه كما تمسك
المعتزلة على دعواهم بتلك الشبه العقلية استظهروا
عليها ايضا بظواهر سمعية وهي مع كثرتها انواع الاول الايات
الدالة على اسناد الافعال الى العباد واستناد الفعل الى فاعله
وهي مع كثرتها من قوله تعالى الذين يومنون بالغيب ويقيمون
الصلاة الى قوله تعالى الذي يوسوس في صدور الناس وقد
عرفت ان هذا ليس من المتنازع فيه في شي لما مر من ان الافعال
في العرف تنسب الى فاعلها لا الى خالقها باتفاق وحينيذ
لا حاجة بنا في الجواب الى زعم الامام انه لا محيص عنها الا بالتزام
ان مجموع القدرة والداعي موثر في الفعل وخالق ذلك المجموع
هو الله تعالى فبهذا الاعتبار صح الاسناد وزال التناقض
بينها وبين الادلة القاطعة على ان الكل بقضا الله وقدرته
لان هذا ميل الى مذهب الاعتزال لانا نقول قدرة العبد مستقلة
عند المعتزلة لا عند الامام كما يعلم من تامل ما سياتي الثاني
الايات الواردة في امر العباد ببعض الافعال ونهيهم عن البعض
ومدحهم على الايمان والطاعات وذمهم على الكفر والمعاصي ووعدهم
الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية وفي قصصهم الامم
الماضية للانذار بحلول ما حل بهم وللاتعاظ
والاعتبار باحوالهم وكل هذا انما يصح اذا كان للعبد قدرة
واختيار في احداث الافعال فقد عرفت الجواب فيما مر من انها انما
ترد على الجبرية النافين لقدرة العبد واختياره لا علينا لانا
نعتقد ان فعله متعلق بقدرته وارادته وواقع بكسبه
واختياره عقيب عزمه وان كان بخلق الله تعالى الى اخر ما
سبق بيانه الثالث الايات الصريحة في اسناد الالفاظ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)